

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين

التمييز:

وكيل المحامي

التمييز ضده: الحق العام.

بتاريخ ٢٠١٤/١/٢ تقدم التمييز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
الجنايات الكبرى في القضية رقم (٢٠١٣/١٣٢٩) والمتضمن إدانة التمييز بجرم جنابة
هناك العرض والحبس مدة ثمان سنوات وتضمينه الرسوم.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي:

(١) أخطأت المحكمة عند إصدار قرارها بعدم الأخذ بالإسقاط الحق الشخصي من قبل
والدة المجني عليه.

(٢) أخطأت المحكمة بإدانة التمييز وعدم الأخذ بشهادة شهود الدفاع حيث تقدم التمييز
بشهود دفاع شهود لتؤيد وتؤكد أنه لم يتم إجراء أي فعل في داخل الغرفة أو
خارجها وأن محكمة الجنايات لم تعالج مسألة الأخذ بشهادة شهود الدفاع.

(٣) أخطأت المحكمة عندما اعتبرت أن الأفعال التي ارتكبها المميز وعلى فرض الثبوت تؤدي إلى جناية هناك العرض إذ كان على المحكمة أن تعدل وصف التهمة إلى جنحة أو فعل مغل بالحياة سيما أن كافة الأفعال وعلى فرض صحتها لا ترقى إلى مستوى فعل فاضح فقط.

(٤) أخطأت المحكمة عندما لم تتح للمميز تقديم إفادة دفاعية حسب الأصول والقانون.

(٥) أخطأت المحكمة بعدم الأخذ بالأسباب المخففة للحكم حيث إن المميز لا يوجد بحقه أي أسبقيات وهذا ثابت من خلال تحقيقات الضابطة العدلية وكذلك لم تراعى بأن المميز شاب في مقتبل العمر وهو كذلك معيل لأسرته.

(٦) أخطأت المحكمة بالأخذ بالبينة الشخصية السماعية حيث إنه قد وجد تناقض جوهري في شهادة الشهود وسيما شهادة المشتكية وشهادة الشاهدة على السماع.

(٧) أخطأت المحكمة بعدم وزن البينة بشكل صحيح وتقديرها حيث إن محكمة الجنايات وإن كانت محكمة موضوع إلا أن ذلك مقيد بسلامة التقدير والاستدلال فإن كانا غير سليمين فإن الحكم الصادر بنتيجة ذلك يكون خاضعاً لرقابة محكمة التمييز وعليه فإن الأخذ بشهادة والدته التي تناقضت في أقوالها يجعلها غير قانونية حيث إنها ولدى عرض أقوالها تجد بأنها تؤكد عدم رؤيتها (المتهم) ثم تعود وتقول إنه جاء إلى منزلي قبل فترة وكان يريد أن يستأجر شقة ثم تقول إن الباب أغلق بحجر ثم تعود وتقول إن الباب أغلق بخشبة وغيرها من أقوال تتعارض مع أقوال المجني عليه حيث إن المحكمة لم تأخذ بعين الاعتبار لهذا التناقض.

الطلب:

١- قبول التمييز شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية.

٢- وفي الموضوع نقض القرار المميز وإجراء مقتضى القانوني.

وبتاريخ ٢٠١٤/١/٦ وبموجب الكتاب رقم ٢٠١٤/٩ رفع مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف الدعوى إلى محكمتنا كون الحكم الصادر فيها مميزاً بحكم القانون ملتصقاً بتأييده.

وبتاريخ ٢٠١٤/١/١٣ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية رقم ٣٨/٢٠١٤/٤/٢ قبول التمييز شكلاً وردّه موضوعاً وتأييد القرار المميز.

القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم

التهمتين التاليتين:

١- جنابة هتك العرض وفقاً لأحكام المادة (٢٩٩) عقوبات.

٢- حمل وحيازة أداة حادة وفقاً لأحكام المادتين (١٥٥ و ١٥٦) عقوبات.

الوقائع:

تتلخص وقائع هذه الدعوى وكما جاءت بإسناد النيابة العامة بأن المجني عليه الطفل (مصري الجنسية ومن مواليد ٢٠٠٤/٤/٢٠)

يعرف المتهم بحكم الجوار وفي مساء يوم ٢٠١٣/٨/٤ وأثناء عودة المجني عليه إلى منزله اعترض طريقه المتهم واقتاده إلى منزله وهناك هدهد بواسطة أداة حادة (موسى) بقوله (اقعد أحسن أخليك تموت) وجرده من بنطاله وأجبره على الانحناء للأمام وأخذ يقبل مؤخرته وأخرج المتهم قضيبه المنتصب وقبل أن يضعه على مؤخرة المجني عليه تمكن الأخير من الفرار وأخبر جارتهم الشاهد التي أخبرت بدورها والدّة المجني عليه واستفسرت منه عن الأمر وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

بالتدقيق في كافة أوراق الدعوى وما قدم فيها من بيانات وجدت المحكمة إن الوقائع الثابتة فيها كما خلصت إليها وقنعت بها وارتاح إليها ضميرها واستقرت في وجدانها تتحصل في إنه بتاريخ ٢٠١٣/٨/٤ وبحدود الساعة العاشرة ليلاً وبينما كان المجني عليه الطفل ، المولود بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٢ عائداً

إلى منزله من صلاة التراويح اعترضه المتهم وقام باقتياده إلى العمارة التي يسكن بها الأخير وأدخله إلى غرفة بعد أن صعدوا على الدرج حوالي خمس عشرة درجة وهناك قام المتهم بتهديد المجني عليه بواسطة موسى أخرجه من فوق الخزانة الموجودة في الغرفة ووضع موسى على بطنه وهدده بقوله (أقعد ساكت وإلا بخليك تموت) وتحت وطأة التهديد بالأداة الحادة قام المتهم بتشليح المجني عليه بنظونه دون الكسوف وأخذ يقبل به على مؤخرته بعد أن أرغمه على الانحناء إلى الأمام ثم قام المتهم بتنزيل الشورت الذي كان يرتديه إلى ركبتيه وظهر قضيب المتهم وكان منتصباً وأثناء انشغال المتهم بشيء ما تمكن المجني عليه من فتح الباب والهرب إلى العمارة التي يسكن فيها وقد شاهده جارتهم الشاهدة ، هو يركب على درج

العمارة وبعد الاستفسار منه أبلغها بما حصل معه فاتصلت الشاهدة مع والدة المجني عليه التي كانت قد ذهبت إلى سوق الوحدات للشراء وبعد عودتها أخبرها المجني عليه بما حصل معه وأرشدتها والشاهدة إلى العمارة التي يقطن فيها المتهم حيث شاهدتها المتهم على درج العمارة وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

التطبيقات القانونية:

بتطبيق القانون على الوقائع الثابتة في هذه الدعوى تجد المحكمة إن ما قام به المتهم من أفعال مادية تجاه الطفل المجني عليه والبالغ من العمر تسع سنوات بتاريخ الحادثة موضوع الدعوى والمتمثلة بإقدام المتهم على استدراج الطفل المجني عليه إلى غرفة

تقع في العمارة التي يقطن فيها المتهم وتشليحه بنطلونه تحت وطأة التهديد بأداة حادة وتقبيله على مؤخرته بعد إرغامه على الانحناء إلى الأمام ومن ثم قيام المتهم بتنزيل الشورت الذي يرتديه وظهور قضيبه المنتصب ومن ثم تمكن الطفل من الهرب من الغرفة أثناء انشغال المتهم فإن هذه الأفعال التي قارفها المتهم تجاه الطفل المجني عليه والتي استطلت إلى عورة المجني عليه التي يحرص كسائر الناس على سترها وصونها وعدم التفريط بها والمحافظة عليها ولا يدخرون وسعاً في الذود عنها وخدشت بالتالي عاطفة الحياء العرضي لدى المجني عليه فإن هذه الأفعال تشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جناية هتك العرض بحدود المادة ٢٩٩ من قانون العقوبات وكما جاء بإسناد النيابة العامة.

كما تجد المحكمة إن الثابت لها أن المتهم قام بتهديد المجني عليه بواسطة موسى أخرجه من فوق الخزانة الأمر الذي يشكل حيازته لهذا الموسى سائر أركان وعناصر جنحة حمل وحيازة أداة حادة خلافاً للمادتين ٤٥٥ و ١٥٦ من قانون العقوبات.

لذا وتأسيساً على ما تقدم قررت المحكمة ما يلي:

١- عملاً بالمادة ١٧٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجنحة حمل وحيازة أداة حادة خلافاً للمادتين ١٥٥ و ١٥٦ عقوبات والحكم عليه عملاً بالمادة ١٥٦ من القانون ذاته بالحبس لمدة أسبوع واحد والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم.

٢- عملاً بالمادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية هتك العرض خلافاً للمادة ٢٩٩ عقوبات.

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بالمادة ٢٩٩ من قانون العقوبات تقرر المحكمة الحكم على المجرم لمدة ثماني سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

وعملاً بالمادة ٣٠٨ مكررة من قانون العقوبات عدم استعمال الأسباب المخففة التقديرية بحقه كون المجني عليه لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره وكان الجاني قد بلغ الثامنة عشرة من عمره عند وقوع الجناية موضوع الدعوى.

وعملاً بالمادة ٧٢ عقوبات قررت المحكمة تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم وهي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثماني سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

وعن أسباب الطعن:

وعن السببين الأول والخامس ومفادهما عدم أخذ المحكمة بإسقاط الحق الشخصي من والدة المجني عليه وعدم الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية. وفي هذا نجد إن المجني عليه لم يتجاوز الثانية عشرة من عمره، وإن الجاني تجاوز الثامنة عشرة من عمره وبالتالي وإعمالاً لحكم المادة ٣٠٨ مكررة من قانون العقوبات فلا يجوز استعمال الأسباب المخففة في جرائم الاعتداء على العرض طالما وأن المجني عليه لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره في حين تجاوز الجاني الثامنة عشرة من عمره مما يجعل هذين السببين غير واردين ويتعين ردهما.

وعن السبب الثاني فإن من المستقر عليه في قضاء محكماتنا فإن محكمة الموضوع متى ما قنعت وأخذت ببينة النيابة العامة فإن ذلك يعني طرحها البينة الدفاعية جانباً

وهي غير ملزمة ببيان عدم أخذها بالبيئة الدفاعية طالما وأن بيئة النيابة أثبتت وقائع الدعوى مما يستدعي رد هذا السبب.

وعن باقي الأسباب وحاصلها واحد وهو تخطئة محكمة الجنايات الكبرى فإن محكمتنا وبصفتها محكمة موضوع عملاً بأحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى تجد إن محكمة الجنايات الكبرى ووفق صلاحياتها المستمدة من أحكام المادة ١٤٧/ من قانون أصول المحاكمات الجزائية استخلصت الواقعة الجرمية استخلاصاً سائغاً ومقبولاً من خلال بينات قانونية ثابتة لها ما يؤيدها ودلت عليها وضمنت قرارها فقرات منها وبالأخص منها شهادة المجني عليه الطفل ، وشهادة والدته المأخوذة عن الطفل بعد برهنة وجيزة جداً من وقوع الاعتداء عليه وشهادة الشاهدة وجاءت البيئة متساندة ومؤيدة لبعضها وتؤدي إلى النتيجة التي توصلت إليها محكمة الجنايات الكبرى.

ونجد إن ما قارفه المتهم من أفعال تمثلت باستدراج المجني عليه الطفل البالغ من العمر تسع سنوات والذي كان عائداً من صلاة التراويح في مسجد في جبل الأشرفية إلى غرفة تقع في العمارة التي يسكنها المتهم وتشليحه بنطلونه تحت وطأة التهديد بأداة حادة وإرغامه على الانحناء إلى الأمام ومن ثم قيام المتهم بشلح الشورت الذي كان يرتديه وظهور قضيبه المنتصب وقيامه بتقبيل مؤخرة المجني عليه ومن تمكن المجني عليه من الهرب فإن هذه الأفعال تشكل بالوصف القانوني جناية هناك العرض بحدود المادة ٢٩٩ من قانون العقوبات باعتبار أن هذه الأفعال استطالت إلى عورة المجني عليه التي يحرص سائر الناس على صونها والذود عنها وباعتبار أن المجني عليه لم يتم الثانية عشرة من عمره ووقع الفعل تحت وطأة التهديد.

كما نجد إن العقوبة جاءت ضمن الحد القانوني المنصوص عليه بالمادة ٢٩٩ من قانون العقوبات الأمر الذي يستدعي رد أسباب الطعن التمييزي.

وعن كون الحكم الصادر مميزاً بحكم القانون فإن في ردنا على أسباب الطعن الرد الكافي فنحيل إليه منعا للإطالة والتكرار.

لذلك نقرر رد الطعن التمييزي وتأيد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٧ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٥هـ الموافق ٢٠١٤/٤/٧م.

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق/ع م